

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026/02/11

تاريخ القبول: 2026/03/15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

التفاعل بين رأس المال الثقافي ومتطلبات التنمية المستدامة:

تحليل للسياقات والآليات

The Interaction between Cultural Capital and Sustainable Development Requirements: An Analysis of Contexts and Mechanisms.

بن براهيم محمد¹ ، بن سكيم بسمة²

¹المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية

وثورة أول نوفمبر 1954م. m.benbrahin@cnerh-nov54.dz

²جامعة زيان عاشور الجلفة، besma.benskim@univ-djelfa.dz

ملخص:

يستهدف هذا البحث إبراز الدور المحوري لرأس المال الثقافي بوصفه مكوناً مركباً وأحد الروافد الحيوية في مجال العلوم الاجتماعية. حيث يسعى إلى تحليل دوره وأهميته في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للأفراد داخل المؤسسة، مما ينعكس إيجاباً على الممارسات التنموية. كما يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحديد الشروط اللازمة لتفعيل هذا الدور، سعياً لتحقيق تنمية قائمة على أسس متينة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص العلاقة بين رأس المال الثقافي والتنمية المستدامة. وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن رأس المال الثقافي يشكل عاملاً غائباً أو غير مُستثمر بالشكل الكافي في المعادلة التنموية بالمؤسسات الجزائرية. وعليه، يخلص البحث إلى ضرورة وضع استراتيجية وطنية مدروسة وإطار تنظيمي واضح لإدارة رأس المال الثقافي، وذلك لتحسين أداء المؤسسات والارتقاء بمستوى تنميتها، تمهيداً للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الثقافي، الأداء الوظيفي، المؤسسة، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract

This research highlights the pivotal role of cultural capital as a complex component and a vital resource in the field of social sciences. It seeks to analyze its role and importance in enhancing the efficiency and effectiveness of individual job performance within institutions, which positively reflects on developmental practices. Furthermore, the research aims to shed light on the reality of sustainable development in Algeria by identifying the necessary conditions for activating this role, striving to achieve development based on solid foundations.

The study adopted an analytical descriptive approach to diagnose the relationship between cultural capital and sustainable development. The findings revealed that cultural capital constitutes an absent or insufficiently invested factor in the developmental equation within Algerian institutions. Consequently, the research concludes by emphasizing the necessity of establishing a well-considered national strategy and a clear regulatory framework for managing cultural capital. This is essential for improving institutional performance and elevating their development level, as a preliminary step towards achieving comprehensive sustainable development in Algeria.

Keywords: Cultural Capital, Job Performance, Institution, Sustainable Development, Algeria.

تعد قضية التنمية من أبرز الموضوعات التي تشغل بال الباحثين وتستأثر باهتمام الأمم، حيث تلتقي عندها جهود الدول والمؤسسات الفكرية والمنظمات الدولية. ويحظى مفهوم التنمية المستدامة بمكانة محورية في الأدبيات المعاصرة، خاصة في ظل التحوّلات العالمية المتسارعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي كشفت عن ترابط أبعاد التنمية: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية. وقد تبلور هذا المفهوم كحتمية تاريخية وحق من حقوق الشعوب، تجسّد في رؤية منظمات الأمم المتحدة وتوصياتها، مما جعله مطلباً أساسياً لتقدم الدول وتطوّرها.

ولم يعد تحقيق التنمية مرهوناً بالبُعد الاقتصادي فحسب، بل اتسع ليشمل أبعاداً أخرى، كالتنمية البشرية، والعدالة الاجتماعية، والرفاه الثقافي، والتعليم الجيد، فضلاً عن توفير الحاجات الأساسية وضمان حقوق الأجيال القادمة. وقد شهد منتصف سبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي انتشاراً واسعاً لمفهوم التنمية الشاملة، الذي مهّد لظهور نموذج التنمية المستدامة كإطار فكري متكامل، يجمع بين السعي لتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة، والحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة سوسيو ثقافية للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل هذا المفهوم واستكمال أبعاده، والتطرق إلى أبرز المعوّقات التي تواجهها، سواء على مستوى المضامين الفكرية أو السياسات المتعاقبة التي انتهجتها الدولة. كما تتطلع إلى تشخيص واقع التنمية المستدامة في الجزائر واستشراف آفاق تحقيقها، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة.

ويُذكر أنّ استخدام مصطلح "التنمية المستدامة" يعود إلى الاستراتيجية العالمية للبقاء عام 1980، ثم تطور المفهوم عبر تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1991، وإسهامات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وفي قمة الأرض بريتو دي جانيرو 1992، تم التأكيد على ضرورة إدماج البعد البيئي في استراتيجيات التنمية، كما اعتمدت العديد من الدول استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وأكدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002 على الأولويات العملية لتحقيق هذا النموذج التنموي. وعلى هذا الأساس، تسعى الجزائر - شأنها شأن العديد من الدول - إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استكمال مسارها التنموي وإعادة صياغة سياساتها العامة في إطار رؤية شاملة ومستدامة.

تستند الإشكالية المحورية لهذا البحث إلى التساؤل الرئيسي: كيف يمكن للرأسمال الثقافي، من خلال آليات اشتغاله، أن يسهم في تجسيد تنمية مستدامة حقيقية في إطار السياسات المعتمدة في الجزائر؟ وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتطلب الإجابة عنها: ما هي العلاقة الجوهرية بين مفهوم التنمية المستدامة بوصفه مقاربة شاملة تستهدف تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبين الرأسمال الثقافي بوصفه مورداً غير مادي يتمثل في المعرفة والمهارات والخبرات المتراكمة التي تمنح الفرد والمجتمع قوة اجتماعية وفاعلية؟ وما الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الرأسمال الثقافي، بوصفه محركاً ديناميكياً، في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية تتجاوز منطق التراكم المادي إلى منطق الاستثمار في الطاقات البشرية والعلاقات الاجتماعية؟ وإلى أي مدى تمثل السياسات المنتهجة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر انعكاساً لهذا الفهم الشمولي، وقادرة على توظيف الرأسمال الثقافي التوظيف الأمثل لتحقيق غايات التنمية؟

تكمُن أهداف هذه الدراسة في السعي للإحاطة الشاملة بالمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ورأس المال الثقافي والاستثمار فيه، ساعيةً إلى تقديم تصوّر متكامل وواضح حول هذا المحور. كما تهدف إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات العلاقة بين رأس المال الثقافي

والتنمية المستدامة في السياق الجزائري، وإبراز مدى مساهمة هذا الرأس المال - المتمثل في المعارف والكفاءات والقيم الإبداعية للأفراد - في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، باعتباره رافداً حيويًا ومكسباً استراتيجيًا.

أما من حيث الأهمية فتتمثل هذه الدراسة في التعريف بالمفاهيم الأساسية للرأس المال الثقافي والتنمية المستدامة، والسعي إلى بيان الدور الفعّال الذي يضطلع به الرأس المال الثقافي في تحقيق غايات التنمية المستدامة، علاوةً على عرض الجهود الجزائرية في سعيها نحو تبني نموذج تنموي أكثر استدامة.

وقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق للمفاهيم والإشكاليات المرتبطة بالمحور الرئيس، مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية في هذا المجال.

1- التأسيس المفاهيمي لرأس المال الثقافي:

1.1 مفهوم رأس المال الثقافي : يُعرّف رأس المال الثقافي في الأدبيات السوسيولوجية باعتباره أحد أشكال رأس المال غير المادي، الذي يُمثّل مجموع المعارف والمهارات والكفاءات والاستعدادات الثقافية التي يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية والمسار التعليمي والتكوين المستمر. وقد تبلور هذا المفهوم على يد العالم الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو، الذي ميّزه عن شكلي رأس المال الآخرين: الاقتصادي والاجتماعي.

يتمثل رأس المال الثقافي في جملة من الموارد الرمزية والمادية تشمل: المعارف النظرية والعلمية المهارات اللغوية والفنية والأدبية، العادات والتقاليد والقيم السائدة في بيئة اجتماعية معينة، المؤهلات الأكاديمية والشهادات العلمية.

ويُعد هذا الرأسمال أداة فعالة في عمليات الضبط الاجتماعي والتوجيه والتأثير، حيث يتراكم عبر الزمن وينتقل من جيل إلى آخر عبر آليات التنشئة والمحاكاة والمشاركة الاجتماعية، مما يضمن استمرارية الثقافة وإعادة إنتاجها (حنطابلي، عطوب، 2018، ص 42).

كما أن لرأس المال الثقافي بُعد رمزي، يحظى بتقدير معنوي داخل الحقل الاجتماعي، ويتجلى في أشكال متعددة مثل: اللهجة وأسلوب التحدث، الذوق الجمالي والثقافي، طرائق التعبير والتفاعل في المواقف التنافسية والاجتماعية (أفراح وسعد محمد، 2014، ص 431).

ويعتمد اكتساب هذا الرأسمال على عوامل متعددة، أبرزها:

- الرغبة المستمرة في المعرفة والبحث.
- الجِد والمثابرة في العمل.
- التجربة التاريخية المتراكمة للفرد والمجتمع.
- المحيط الأسري والنظام التربوي، اللذان يلعبان دوراً محورياً في تشكيل الرأسمال الثقافي للأفراد.

وبهذا يصبح رأس المال الثقافي إطاراً نظرياً وعملياً لفهم آليات التفاعل الاجتماعي، وتفسير التفاوت في الفرص والمواقع بين الأفراد والجماعات داخل فضاء الثقافة السائدة.

بناءً على التحليل السابق يتضح أن مفهوم رأس المال الثقافي عند "بيير بورديو" يُشير إلى مجموعة القدرات والمهارات العقلية والاجتماعية، فضلاً عن أنواع المعرفة والكفاءات التي يكتسبها الفرد. هذا الرأسمال لا يقتصر على المكتسبات الفردية فحسب، بل يشمل أيضاً الموروثات الذاتية التي يحصل عليها الفرد من خلال انتمائه الأسري أو الجماعي، أو من خلال قدرته على تنميتها وتطويرها بشكل مستمر.

1-2 أشكال رأس المال الثقافي:

يُعرف بيير بورديو (Pierre Bourdieu) رأس المال الثقافي من خلال الإلمام والاعتقاد على الثقافة السائدة في المجتمع، وخاصة القدرة على فهم واستخدام لغة راقية. وهو يرى أن هذا الرأسمال يتوزع بشكل غير متساو بين الطبقات الاجتماعية، مما يجعل النظام التعليمي، الذي يدعم امتلاك هذا النمط من رأس المال، عاملاً يعزز إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، ويصعب على معظم أفراد الطبقات الدنيا تحقيق النجاح ضمنه.

يمكن لرأس المال الثقافي أن يتواجد في ثلاثة أشكال رئيسية:

- **الشكل المجسد:** وهو متجذر في الفرد نفسه، ويتخذ شكل استعدادات دائمة قابلة للنقل والتحويل، كالذوق، وطرائق التصرف، وأساليب الكلام، والعلاقة مع المدرسة والثقافة. يكتسب هذا الشكل من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والمحيط الاجتماعي.
- **الشكل الموضوعي:** يتمثل في امتلاك عناصر ثقافية مادية موضوعية، مثل الكتب، والأعمال الفنية والأدبية، والشهادات العلمية، والأدوات الرقمية. مع الإشارة إلى أن مجرد وراثة هذه الأدوات لا يكفي، بل يجب أن يُورث معها أيضاً معرفة طرق استعمالها والاستفادة منها.
- **الشكل المؤسسي:** يتمثل في الشهادات والمؤهلات الأكاديمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية، والتي تعمل كمصادرة رسمية على الكفاءة الثقافية للفرد. يحول هذا الشكل رأس المال الثقافي إلى رأس مال اقتصادي واجتماعي مضمون وقابل للمقايضة في سوق العمل، حيث تضمن الشهادات الراقية مكانة اجتماعية محددة.

1-3 مجال الثقافة ووظيفة الرأسمال:

يعمل رأس المال الثقافي ضمن مجال الثقافة الذي يُعد مجاًلاً فكرياً متخصصاً له منطقته الخاص، وعملياته المميزة، ومؤسساته الخاصة مثل النظم التعليمية، والجمعيات العلمية، ودور النشر. لهذا المجال أيديولوجيته الخاصة القائمة على ثنائية التبعية والاستقلال النسبي عن المجالات الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة (حسني، إبراهيم، 2011، ص 36).

وتتمثل وظيفة رأس المال الثقافي في جعل الإنسان كائناً اجتماعياً قادراً على المشاركة والإبداع، كما تبرز في الممارسات الثقافية المتنوعة مثل ارتياد المتاحف، وحضور العروض الفنية في المسارح والسينما، والندوات، والملتقيات الفكرية. وتمثل المؤسسات الثقافية (المتاحف، والمكتبات، ودور الثقافة) سوقاً ثقافياً تُعرض فيه المنتجات الثقافية للفرجة والتلقي والتداول (الخويلدي، 2011، ص 11).

وبناءً عليه لا يقتصر دور رأس المال الثقافي على تمكين الفرد فحسب، بل يساهم في رصانة المجتمع ككل، من خلال مراكز البحث والمنتديات الفكرية التي تثري الفكر العميق وتنميته.

2- الأبعاد النظرية والمركزات الفكرية للتنمية المستدامة:

تُعرّف التنمية بأنها عملية شاملة ومستمرة، تهدف إلى تحقيق التقدم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتهدف هذه العملية إلى تحسين جودة حياة الأفراد ورفاهيتهم، من خلال إشراك كافة أفراد المجتمع وضمان التوزيع العادل لعوائد هذا التقدم. كما تشير إلى عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق منفعة المجتمع، مع ضمان عدم انخفاض مستوى المعيشة مع مرور الزمن.

1-2 مفهوم التنمية المستدامة:

برز مفهوم التنمية المستدامة كبديل تنموي يحاول مواجهة التحديات والاحتياجات المتزايدة في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في ظل تطور المدن والمجتمعات. ويمكن تعريفها بأنها عملية تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (محمّد، بوسنة، 2014، ص 138). وهذا يتطلب الحفاظ على مرونة النظم البيئية وتماسك النظم الاجتماعية (خالد، 2007، ص 19).

وحسب مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992، لم تحدد المعايير الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة بشكل قطعي، مما فتح المجال لتعدد التفسيرات والمناهج.

يتعدد مفهوم التنمية المستدامة باختلاف الزوايا التخصصية:

- **من وجهة نظر علماء الاجتماع:** يركز هذا المنظور على الإنسان كمحور للعملية التنموية، مع التركيز على العلاقات الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وضمان التوزيع العادل للموارد، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.
- **من وجهة نظر علماء البيئة:** يبرز هذا المنظور ضرورة وضع حدود للاستهلاك والنمو السكاني غير المنضبط، والحد من التلوث، والاستغلال الجائر للموارد مثل المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. (خباية، بوقرة، ص 2009، ص 349)

وعليه يمكن القول إن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، بأقصى قدر ممكن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية. كما تُعرف في سياق الأعمال والتجارة بأنها ذلك التطور الذي يلبي احتياجات السوق دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة. وتختلف التنمية المستدامة جوهرياً عن مفهوم التنمية الاقتصادية التقليدية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تُعد التنمية المستدامة أشمل وأكثر تكاملاً؛ لأخذها في الاعتبار الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً (عماري، 2008، ص 7)، في إطار متوازن يضمن العدالة والمساواة بين الأجيال.

2-2 المقومات الأساسية للتنمية المستدامة :

تتأسس التنمية المستدامة على عدة أبعاد متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويمكن إيجاز هذه الأبعاد على النحو التالي:

- **البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة:** يهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للثروات والفرص بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل ضمان وصول الخدمات الأساسية الضرورية، كالصحة والتعليم، لجميع الفئات دون تمييز، والقضاء على الفوارق بين الريف والحضر. كما يؤكد على أهمية تحقيق التنوع الاجتماعي والثقافي، وإتاحة المشاركة المجتمعية

الفعالة للجميع في عملية صنع القرار. ويعد تحقيق التوازن الديموغرافي عاملاً حاسماً في هذا البعد، حيث أن النمو السكاني السريع غير متناسب مع قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، مما يعيق استدامة التنمية ويثقل كاهل الأجيال المقبلة (مجيد، بوسنة، 2014، ص 139). وبالتالي، فإن تمكين المجتمعات ومكافحة الفقر وضمان الشفافية والمشاركة الديمقراطية هي ركائز أساسية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية (عثمان، ماجدة، 2010، ص 31).

- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** يقصد به إقامة نظام اقتصادي مستدام قادر على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر. يركز هذا النظام على استخدام الموارد الطبيعية بطرق عقلانية ومقبولة، تحافظ على قدرتها التجديدية وتقلل من الهدر. كما يهدف إلى تعزيز كفاءة الإنتاج والاستهلاك، والابتكار في إيجاد أساليب جديدة وفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. يتمثل التحدي الرئيسي في تلبية الحاجات الاقتصادية المتزايدة دون إلحاق الضرر بالبيئة أو التسبب في التلوث.
- **البعد البيئي للتنمية المستدامة:** يفرض هذا البعد ضرورة الحفاظ على رأس المال الطبيعي، وذلك من خلال حماية قاعدة الموارد الطبيعية واتباع أنماط إنتاج واستهلاك عقلانية. يهدف إلى تجنب استنزاف الطاقات غير المتجددة والاستخدام المسؤول للموارد المتجددة، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي. المحافظة على نقاء الهواء والماء وسلامة النظم البيئية هي غايات جوهرية في هذا الإطار، لضمان بيئة صحية ومستقرة للحياة.
- **البعد المؤسسي للتنمية المستدامة:** يمثل هذا البعد الإطار الحاكم لتحقيق الاستدامة، من خلال وجود إدارات ومؤسسات كفؤة وقادرة على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة. تقوم هذه المؤسسات المؤهلة بوضع وتطبيق السياسات والبرامج المستدامة التي تضمن حقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

(Guyonnard & Willard, 2005, p 25).

ويرتبط نجاح هذا البعد بقدرة المؤسسات على تبنى أنماط إدارية مستمرة ومتطورة، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد، وهو واجب تتحمل مسؤوليته كل من الدولة والمجتمع. يعتمد تحقيق جميع الأبعاد الأخرى بشكل كبير على وجود إطار مؤسسي صارم وفعال يضمن التطبيق المنظم والمستدام.

3- العلاقة بين إدارة رأس المال الثقافي والتنمية المستدامة:

تقوم فكرة التنمية المستدامة على إجراءات تحويلية عميقة، تستلزم الاعتماد على قاعدة صلبة من الموارد ورأس المال المجتمعي المتاح. في هذا الإطار، يبرز رأس المال الثقافي كأحد الركائز الأساسية التي تُسند عملية التنمية، حيث يمثل مخزون المجتمع من القيم، والمعارف، والعادات، والمقدورات التي تحدد شكل ومحتوى مساراته التنموية.

لا تقتصر التنمية المستدامة على البعد الاقتصادي فحسب، بل هي عملية شاملة تعتمد على تفاعل خمسة أنواع رئيسة من رأس المال وهي: **رأس المال المالي والمادي** ويشمل البنى التحتية والموارد المالية، **رأس المال الطبيعي** ويتمثل في الموارد الطبيعية والنظم البيئية، **رأس المال المنتج (الاصطناعي)** ويضم الأصول المادية المخصصة لإنتاج السلع والخدمات، **رأس المال البشري** ويعبر عن القدرات الإنتاجية للأفراد، سواء كانت موروثية أو مكتسبة من خلال التعليم والتدريب، **رأس المال الثقافي والاجتماعي** ويشمل القيم السائدة، والعادات، والتقاليد، والموروث الثقافي، والشبكات الاجتماعية التي تحكم التفاعلات المجتمعية.

3-1 الدور الحوري لإدارة رأس المال الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة:

تكمن أهمية إدارة رأس المال الثقافي في كونها آلية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- **تحويل القيم والاتجاهات:** حيث تعمل على إعادة توجيه أفراد المجتمع من نمط التفكير التقليدي إلى نمط حديث قائم على الاستثمار في رأس المال الثقافي، وتغيير المعتقدات السلبية حول الادخار والاستثمار.
- **تعزيز القدرة الإبداعية والتنظيمية:** تؤدي الإدارة الفاعلة لرأس المال الثقافي إلى تنمية الفكر الإبداعي، وتحسين المعارف والمهارات، مما يساهم في إيجاد أنظمة تنظيمية مبتكرة تخدم أهداف الاستدامة.
- **تحسين الأداء الاقتصادي:** تساهم الإدارة الرشيدة لرأس المال الثقافي في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي للدولة، مما ينعكس إيجاباً على ارتفاع الدخل القومي والفردى، ويحسن الوضع المالي للدولة.

3-2 تجسيد الاستجابة المجتمعية للتنمية المستدامة عبر إدارة رأس المال الثقافي:

تعمل الإدارة الواعية لرأس المال الثقافي على صياغة عقلية فردية ومجتمعية جديدة تتجه بشكل طوعي نحو تبني سلوكيات تدعم الاستدامة، وذلك من خلال:

- **تحقيق التوازن الديموغرافي:** يؤدي تغيير الفكر الثقافي لدى الأفراد إلى إعادة النظر في معدلات النمو السكاني، والسعي نحو تخفيضها لتحقيق التوازن بين النمو السكاني وقدرات الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يخفف الضغط على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة.
- **تحسين المؤشرات الاجتماعية:** يساهم انخفاض معدلات الوفيات وتحسين المستوى المعيشي والصحي في تعزيز كفاءة إدارة رأس المال الثقافي نفسه، مما يُحدث حلقة من التحسن المستمر.
- **تعزيز الاستدامة البيئية:** تخلق الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي قيماً ووعياً بيئياً، يدفع أفراد المجتمع للمحافظة على البيئة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة.
- **تحقيق مكاسب تنموية نوعية:** تمكن الإدارة الفاعلة لرأس المال الثقافي من تحقيق جملة من الأهداف منها: ضمان استدامة وجودة مخرجات التعليم والصحة، تنمية الفكر الإبداعي وتحقيق الابتكار الإداري، بناء الميزة التنافسية للدول والمؤسسات، تشجيع الاستثمار في المجالات القائمة على المعرفة والفكر، ورفع كفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للأفراد داخل المؤسسات والمجتمع (عيساني، 2010، ص ص 47-51).

4- آليات ونتائج السعي نحو التنمية المستدامة في التجربة التنموية الجزائرية:

سعيًا لتحقيق تنمية مستدامة شاملة وفعالة، اعتمدت الجزائر استراتيجية متكاملة تتمثل في:

4.1 الإطار الاستراتيجي المتكامل للتنمية المستدامة: عملت الجزائر على سن تشريعات ووضع أطر استراتيجية هادفة لبلوغ

تنمية مستدامة من خلال:

- وضع قوانين محفزة للوصول إلى قيم ومبادئ تركز على المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- إعداد استراتيجية شاملة تعيد توازن الفعاليات والأنشطة البشرية ووسائل التنمية، تتضمن: معالجة أسباب الاختلالات العمرانية وإعادة إحياء المناطق المتضررة، الحفاظ على البيئة وتعزيز القيمة الاقتصادية للأنظمة البيئية، وضع سياسة حضرية حقيقية وتنظيم محكم لسياسة المدينة، دمج البعدين المغاربي والمتوسطي في الرؤية التنموية (كربالي وحمداني، 2010، ص 19).

2.4 الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى:

- دفع عجلة التنمية المستدامة بجميع أشكالها وإعادة توجيه مساراتها.
 - توفير مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
 - تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على إحداث ثروات مستدامة.
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة (المياه، الأراضي الزراعية، الغابات، التنوع البيولوجي).
 - تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال إدارة فعالة للنفايات.
- ولتحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل تجسد في **المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**، الذي استلزم اتخاذ إجراءات قانونية ومؤسسية لترجمته على أرض الواقع. وقد تمثل ذلك في إصدار سلسلة من القوانين والآليات الرقابية منها: قانون المحافظة على البيئة وتعزيزها، قانون المحافظة على الساحل وتنميته، قانون إدارة ومراقبة وإزالة النفايات، وقانون المحافظة على المناطق الطبيعية.
- كما تم تكييف النصوص القانونية السارية ودعم هذه السياسة البيئية لتتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وشمل ذلك وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية، تم تضمينها في قوانين المالية لسنوات متتالية، تناولت مجالات النفايات الصلبة والوسائل الصناعية وانبعاثات الغازات والأنشطة الملوثة أو المرهقة للبيئة.
- وانطلاقاً من عام 2001 شرعت الجزائر في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية عبر عمليات تحسيسية واسعة النطاق للمواطنين، بهدف تعزيز الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد أسفر ذلك عن زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات البيئية الناشطة، مما يعكس نمواً في الوعي الجماعي بأهمية الاستدامة البيئية (خطاف وشريف، 2020، ص 140).

خاتمة:

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها دول العالم الثالث، بما فيها الجزائر، تبرز الحاجة إلى وضع سياسات تنموية تستجيب لمتطلبات العولمة وتتفاعل بفعالية مع مختلف المنظمات الدولية. ولا يمكن بلوغ التنمية المستدامة دون تبني سياسات ملائمة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال التحليلات التي تضمنها هذا البحث، تم التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها:

- ✓ يمثل رأس المال الثقافي ركيزة أساسية إلى جانب رأس المال المادي والبشري.
- ✓ يساهم رأس المال الثقافي في تطوير المعارف وتحويل الأفكار السائدة.
- ✓ تُعد الإدارة الفاعلة لرأس المال الثقافي مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة
- ✓ تبرز ضرورة تحول الأنماط الاستثمارية من النمط التقليدي إلى النمط الحديث القائم على رأس المال الثقافي لدفع عجلة التنمية في الجزائر.

- ✓ يؤدي تطوير رأس المال الثقافي إلى رفع كفاءة وأداء الأفراد داخل المؤسسات من خلال تحسين الأداء الوظيفي.
 - ✓ تمثل الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي استثماراً يحقق منافع متعددة ومتنوعة.
 - ✓ تُعد التنمية المستدامة ركيزة أساسية للمؤسسة الاقتصادية.
 - ✓ تبرز ضرورة وضع استراتيجية وطنية مدروسة وإطار قانوني محكم لبلوغ التنمية المستدامة.
- علماً أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وفي سياق السعي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر واستناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:
- ✓ ضرورة مكافحة الفقر والقضاء عليه، والارتقاء بالمستوى التعليمي للأفراد، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
 - ✓ التخلي عن الأنماط الاستهلاكية غير المسؤولة، من خلال تنمية وعي المواطن بخطورة الاستهلاك المفرط.
 - ✓ مكافحة التلوث البيئي بجميع أشكاله، والحفاظ على التوازن البيئي.
 - ✓ سن تشريعات صارمة وزجر المخالفات البيئية.
 - ✓ معالجة مشكلة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل منتجة ومستدامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم عبد العظيم، حسني. (2011). *الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي*. مركز دراسات الوحدة العربية.
2. الخويلدي، زهير. (2011). نظرة في الهايتوس والرأس المال الرمزي عند بيار بورديو. تم الاسترداد في [2025/08/30] من www.m.ahewar.org.asp
3. الخطاف، ابتسام والخطاف، شريف. (2020). التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات. مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارة المعاصرة، 3.3.
4. الزرمان، كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009. أبحاث اقتصادية وإدارية.
5. العيساني، عامر. (2010). *الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر، باتنة.
6. العماري، عمار. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.
7. بودخدخ، كريم والسلامة، محمد. (2011). أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة.

8. بورعين، وهيبة. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، 4. (4)

9. بوقرة، عبد الله خباية. (2009). الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة. مؤسسة شباب الجامعة.

10. جاسم، أفراح وحميد، سعد محمد. (2014). الهايتوس وأشكال الرأسمال عند بيير بورديو. مجلة الأستاذ، 2. (210)

11. شعباني، مجيد وبوستة، محمد. (2014). إدارة رأس المال الفكري. مجلة دراسات اقتصادية، 5. (2)

12. غنيم عثمان، محمد وأبو زنت، ماجدة. (2010). التنمية المستدامة: فلسفتها، أساليب تخطيطها، أدوات قياسها. دار الصفاء.

13. قاسم خالد، مصطفى. (2007). إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. جامعة الدول العربية.

14. كربالي، بغداد وحمداني، محمد. (2010). استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. مجلة العلوم الإنسانية، (45)، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

15. Bourdieu, P. (1994). Raisons pratiques : Sur la théorie de l'action. Éditions du Seuil.

16. Bourdieu, P., & Passeron, J. C. (1964). Les héritiers : les étudiants et la culture. Éditions de Minuit.

17. Guyonnard, F., & Willard, F. (2005). Le Management environnemental et le développement. Ademe.